الحال في النحو العربي وآراء النحاة فيه

م. م. لؤي حاتم عبدالله
جامعة تكريت / كلية القانون

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رافع المؤمنين، وخافض الكافرين، وناصب أحبابه في عليين، وجازم أعدائه بعدله في سجيل، والصلاة والسلام على أفضل الانبياء والمرسلين محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم تسليماً كثيراً الى يوم اللقاء والدين وبعد:

فقد حضي موضوع الحال باهتمام كبير لدى علماء النحو، إذ تناولوه بالبحث والدراسة، ووقفوا على مسائله، وأوضحوا مايجوز منها وما لا يجوز، واختلفت مذاهبهم في ذلك. ويعد الحال من ألابواب النحوية المهمة، لذلك قمت ببحث بعض الجوانب فيه وشعرت بأهميته واتساعه، فاستعنت بالله وتوكلت عليه، وبدأت أبحث فيه، متبعاً المنهج الوصفي في تناول مسائله وتوضيحها.

وبدأت البحث بتوطئة تناولت فيها معنى الحال لغة واصطلاحاً . وقسمته على أربعة مباحث، تحدثت في المبحث إلاول عن تعريفه وتنكيره وفصلت الحديث عن أنواع الحال التي وردت بلفظ المعرفة، وسجلت رد العلماء على من أعرب الضمير حالاً . ثم انتقلت إلى المبحث الثاني، وخصصته للحديث عن نوع المصدر حالاً وتكلمت عن مذاهب العلماء في المصدر المنكر الواقع حالاً من حيث القياس والسماع، أما المبحث الثالث فانتقلت فيه إلى الحديث عن صاحب الحال من حيث تعريفه وتنكيره، وبينت مسوغات مجيء الحال من النكرة وتطرقت في المبحث الرابع الى مسائل مهمة في التقديم والتأخير وشرعت في الحديث أولاً ، عن تقديم الحال على صاحبها، ثم انتقلت إلى الحديث عن تقديم الحال على عاملها بشكل مفصل. ثم انهيت البحث بخاتمة خلصت فيها إلى النقاط الرئيسة التي ذكرت في هذا البحث.

والله اسأل أن يكون عملي هذا خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفعني به ﴿يَوْمَ لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ الشعراء: ٨٨ – ٨٩ والحمد لله رب العالمين.

توطئة:

يطلق الحال لغةً على معنيين[١]

الاول: الوقت الذي انت فيه

الثاني: ماعليه الإنسان من خير او شر

وقد علل بعض النحويين تسمية الحال بهذا الإسم انطلاقاً من هذين المعنيين، فقال ابن يعيش والزمخشري ((وإنما سمي حالاً لأنه لا يجوز أن يكون اسم الفاعل فيها إلا لما انت فيه، تطاول الوقت أم قصر ولايجوز أن يكون لما مضى وانقطع، ولا لما لم يأت من الأفعال، إذ الحال إنما هيئة الفاعل او المفعول وصفته في وقت ذلك الفعل))[٢]

والمجاشعي يقول ((إنَّ أصل الحال مادل على انقلاب الشيء عما كان عليه واشتقاقها من حال الشيء يحول، إذا انقلب عما كان عليه ولهذا قيل للحمأة حال، لانها طين انقلب عما كان عليه)) [٣].

((وألفها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها أحوال وفي تصغيرها حويلة واشتقاقها من هذا النص التحول وهو التفعل)) [٤]. والحال يذكر ويؤنث، يقال: حال فلان حسنة وحسن فمن ذكر الحال جمعه أحوالاً ومن أنثها جمعه حالاًت[٥]وقد يؤنث لفظها فيقال حالة، قال الشاعر[٦].

على حالة لو أن في القوم حاتِما على جوده ضنت به نفسُ حاتم

والحال من حيث إلاصطلاح عرفها ابن مالك بقوله [٧]

الحال وصف، فضلة، منتصب مفهم في حال كفرداً اذهب

وعرفها ابن هشام في شرح قطر الندى[٨].

الحال: عبارة عما اصبحت فيه ثلاثة شروط، احدها أن يكون وصفاً ، والثاني فضله والثالث أن يكون صالحاً للوقوع في جواب كيف، وذلك ((ضربت اللص مكتوفًا))

ولكن اخذ عن ابن مالك إدخال الحكم في الحد بقوله (منتصب) فقال ابن هشام: (وفي هذا الحد نظر، لان النصب حكم، والحكم فرع التصور، والتصور متوقف على الحد)[٩].

وقال إلأشموني: في قوله منصب تعريف للشيء بحكمه[١٠].

وقال ابن عصفور ((هو كل اسم او ماهو في تقديره منصوب لفظاً او نية مفسر لما ابهم من الهيئات او مؤكد لما انطوى عليه الكلام)) [١١].

المبحث إلاول

تعريفه وتنكيره

((مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة وأن ماورد منها معرفاً لفظاً فهو منكّر معنىً، كقولهم: جاءوا الجماء الغفير))[١٢].

قال سيبويه: (لا يجوز للمعرفة أن تكون حالاً كما تكون النكرة، فتلتبس بالنكرة. ولو جاز ذلك لقلت: هذا أخوك عبدَالله، إذا كان عبدالله اسمه الذي يعرف به. وهذا كلام خبيث يوضع في غير موضعه)[١٣].

وقال المبِّرِد: (واعلم أنّ من المصادر مصادر تقع في موضع الحال، و تغنى غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة، لأنّ الحال لاتكون معرفة)[١٤]. وإنما كانت الحال نكرة، لأنها لو كانت معرفة لالتبست، بالنعت في مثل قولك: ضربت زيدا الراكب.

وزعم يونس [١٥] والبغداديون [١٦] انه يجوز تعريف الحال مطلقا بلا تأويل فاجازوا: جاء زيد الراكب. فصّل الكوفيون [١٧] فقالوا إن تمخضت الحال معنى الشرط صح تعريفها لفظاً، نحو عبد الله المحسن أفضل منه المسيء، (فالمحسن والمسيء) حالان، صح مجيئها بلفظ المعرفة لتأولها بالشرط، إذ التقرير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء، فإن لم

تتضمن الحال معنى الشرط لم يصح مجيئها بلفظ المعرفة، فلا يجوز: جاء زيد الراكب، إذ لا يصح: جاء زيد إن ركب.

أنواع الحال التي وردت بلفظ المعرفة.

تنقسم الحال الواردة بلفظ المعرفة على ثلاثة أقسام: -

(١)- المصدر: - ويكون معرفا بأل او بالإضافة وعلى النحو الأتي: -

أ- المعرف بأل: نحو قول لبيد[١٨].

فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال

قال سيبويه: (كأنه قال: اعتراكاً)[١٩]- وقال ابن يعيش: (وإنما جاز هذا ألاتساع في المصادر، لأن لفظها ليس بلفظ الحال، إذ حقيقة الحال أن تكون الصفات، ولو صرحت بالصفة لم يجز دخول الألف واللام، لم تقل العرب: أرسلها المعتركة، ولا جاء زيد القائم لوجود لفظ الحال))[٢٠].

ب - المعرف بإلاضافة: - نحو قول الشماخ[٢١]

اتتني سليم قضها بقضيضها تمسح حولي بالبقيع سبالها

(فقضها) منصوب على الحال، وقد استعمل على ضربين: منهم من ينصبه على كل حال، ومنهم من يجعل قضها تابعا مؤكدا لما قبله، قال سيبويه: (بعض العرب يجعل قضهم بمنزلة كلهم، يجريه على الوجوه)[٢٢].

ومن المعروف بإلاضافة قولهم: رجع عوده على بدئه، أي: عائدا أو راجعا، والمعنى: رجع آخره على أوله. وقولهم طلبته جهدي، وطاقتي، أي: طلبته مجتهدا أو مطيقاً. وقولهم: جاء وحده أي متوحدا أو منفردا.

إذا قلت: رأيت زيداً وحده، فمذهب سيبويه[٢٣] أن وحده حال من الفاعل. وأجاز المبرد[٢٤] أن يكون حالاً من المفعول. وقال ابن طلحة [٢٥]: يتعين كونه حالاً من المفعول، لأنهم إذا أرادوا الفاعل، قالوا: رأيت زيدا وحدي

ورجح بعضهم [٢٦] مذهب سيبويه لسببين:

١. صحة قولهم: مررت برجل وحده، تدل على انه حال من الفاعل، لان المجرور هنا نكرة بلا مسوغ.

٢. إن المصادر في الغالب إنما تجيء أحوالاً من الفاعل، ورد عليه[٢٧] بانه يجوز مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ ويجوز وقوع المصدر حالاً من غير الفاعل: والذي يظهر لي أن الصحيح هو قول المبرد، وذلك لصحة مجيء الحال من الفاعل أو المفعول، تماما. كما تقول: لقيت زيدا راكبا.

وزعم يونس [٢٨] إلى أن وحده منصوب على الظرفية فهو بمنزلة (عنده).

غير المصدر: يقع ألاسم الجامد غير المصدر حالاً ويكون معرفا بأل أو بإلاضافة مثل المصدر.

أ – المعرف بأل:

نحو قولهم جاءوا الجماء الغفير، وأرسلها العراك، قال سيبويه: (زعم الخليل – رحمه الله – أنهم ادخلو ا الألف واللام وتكلموا به على نية ما لاتدخله الألف واللام، وهذا جعُل كقولك مررت بهم قاطبة، ومررت بهم طرا، أي: جميعا) وما ورد معرفا لفظا فهو منكر معنى[٢٩].

ومنه قولهم ادخلوا الأول فالأول، ف (أل) زائدة عند بعضهم والمعنى: (ادخلوا مرتين)، وهذا ونحوه لا ينقاس عند البصريين.

ب– المعرف بإلاضافة:

نحو قولهم: جاء الرجال ثلاثتهم، أو أربعتهم إلى العشرة: قال الرضى: (وهذه الأسماء الثمانية إذا أضيفت إلى ضمير ما تقدم – منصوبة عند اهل الحجاز على الحال، لوقوعها موقع النكرة، أي مجتمعين في المجيء، وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الأعراب على إنها توكيد له) [٣٠].

وقالوا: كلمته فاه إلى في، وقد اختلف في إعراب (فاه) على أقوال: فمذهب سيبويه[٣١] إلى انه اسم وضع موضع المصدر، أي مشافهة، الوضع موضع الحال، أي: مشافها.

ومذهب الأخفش أن أصله: من فيه إلى في، حذف الجار فنصب كقوله تعالى: (ولا تعزموا عقدة النكاح)[٣٢] اي على (عقدة) بالهاء[٣٣].

٣- علم الجنس:

قال ابن مالك: ((ومن وقوع الحال معرفة مؤولة بنكرة، قول العرب: جاءت الخيل بداداً، فبداد: علم جنس وقع حالاً، للتأويل بنكرة كأنهم قالوا: جاءت الخيل متبددة))[٣٤].

الرد على من أعرب الضمير حالاً

جعل بعض النحويين [٣٥](إياها) في قولهم: فإذا هو إياها منصوبا على الحال من الضمير في الخبر المحذوف، والأصل: فإذا هو ثابت، ثم حذف المضاف، فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابه، كما قالوا: قضية ولا أبا حسن لها على إضمار (مثل).

قال ابن هشام: (وهو وجه غريب، اعني انتصاب الضمير على الحال)[٣٦]– وقولهم هذا مبني على إجازة الخليل: هذا رجل اخو زيد.

قال سيبويه: (زعم الخليل –رحمه الله – انه يجوز ان يقول الرجل: هذا رجل اخو زيد، اذا اردت ان تشبهه باخي زيد وهذا قبيح ضعيف، لايجوز إلا في موضع الاضطرار، ولو جاز هذا لقلت: هذا قصير الطويل، تريد مثل الطويل)[٣٧].

وقال ابو علي النحوي: (ان المضمر لم يقع احوالاً في شيء، لانه لا دلالة فيه على لفظ الفعل، كما في الفاظ المصادر دلالة عليه، الا ترى انهم لم يجيزوا: مروري بزيد حسن، وهو بعمروٍ قبيح، وان كان هو ضمير مروري. لان هو لا دلالة على لفظ الفعل فيه[٣٨].

المبحث الثاني

وقوع المصدر حالاً

أولاً - حكم وقوع المصدر المؤول حالاً: -

ذهب سيبويه الى أن (ان والفعل) ان قدرت بمصدر لا يجوز ان تقع حالاً، لان العرب اجرتها مجرى المعارف في باب إلاخبار بكان، ولان ان للاستقبال، والمستقبل لا يكون حالاً واجازه ابن جني [٣٩]. وخرج عليه قوله: –

وقـــالوا لهـــا لا تنكحيـــه فانـــه لأول نصـــلِ ان لا يلاقـــي مجمعـــا

ثانياً: حكم وقوع المصدر الصريح حالاً: -

ورد المصدر الصريح حالاً على نوعين

١- المصدر المعرفة:

قال ابن مالك: (ورود المصدر المعرفة حالاً قليل نحو: ارسلها العراك، وجاءوا قضهم بقضيضهم، وقد تقدم عليه و انه مصدر مؤول بنكرة)[٤٠].

٢- المصدر النكرة: –

ورد المصدر النكرة حالاً بكثرة، قال ابن مالك[٤١]

ومصـــدر نكـــرة حـــالاً يقـــع بكثـــرة كبغتـــة زيـــد طلـــع

ومنه قوله تعالى: ((ثـم ادعهن يأتينك سعيا)) [٤٢].

وقالت العرب: قتلته صبرا، وأتيته ركضا. واخذت ذلك سماعا واختلف النحويون في تخريجها، فذهب سيبويه [٤٣] الى انها مصادر في موضع الحال مؤولة بالمشتق، اي: ساعياً وراكضاً ونحو ذلك قال ابن هشام: ويؤيده قوله تعالى: (أتينا طوعا او كرها قالتا أتينا طائعين) فجاءت في موضع المصدر السابق ذكره)[٤٤]

وذهب المبرد [٤٥] الى ان نحو ذلك منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف، والتقدير: طلع زيد يبغت بغتة، وجاء يركض ركضا وقتلتهُ يصبر صبرا، فالحال عنده الجمله لا المصدر.

وذهب الكوفيون الى انه منصوب على المصدرية كما ذهب اليه المبرد ولكن الناصب عندهم الفعل المذكور، لتاويله بفعل من لفظ المصدر، طلع زيد بغتة، بغت زيد بغتة مذاهب العلماء في المصدر المنكر الواقع حالاً من حيث القياس والسماع.

على الرغم من ان المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة اجمع البصريون والكوفيون على انه لا يقاس عليه، وهو عندهم مقصور على السماع فلا يقال: جاء زيد بكاء، لانه لم يرد عند العرب، وشذ المبرد فقال: يجوز القياس. واختلف النقل عنه، فنقل عنه قوم: أنه أجاز ذلك مطلقا، ونقل عنه أخرون أنه أجازه فيما هو نوع الفعل نحو: أثبته سرعة(٤٦).

قال سيبويه: (وليس كل مصدر. . . يوضع هذا الموضع. ، لأن المصدر هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالاً، ألا ترى أنه لا يحسن: أتانا سرعة، ولا أتانا رجُلة، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقياً وحمداً)(٤٧).

وقال أبن يعيش: (كان أبو العباس يجيز هذا في كل شيء يدل عليه االفعل، فأجاز أن تقول: أتانا رجلة، أتانا سرعة، ولا يقال أتانا ضرباً، ولا أتانا ضحكا، لأن الضرب والضحك ليسا من ضروب الإتيان)ويبدو أن القول الثاني هو الصحيح فيما ذهب اليه المبرّد(٤٨).

<u>ويستثنى من ذلك ثلاثة أنواع(٤٩) جوّز والقياس فيها: –</u>

الاول: ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل علماً، أي الكامل في حال علم، فيقال: أنت الرجل أدباً.

الثاني: ما وقع بعد خبر يشبه به مبتدؤه نحو: أنت زهير شعرا، فيقال: أنت حاتم جودا، والاحنف حلما، ويوسف حسنا.

الثالث: ما وقع بعد أما نحو: أما علما فعالم، وإلاصل فيه أن الناصب لهذا الحال هو فعل الشرط المحذوف والتقدير: مهما يذكر انسان في حال علماً فالذي وصفت عالم، كأنه منكرً ما وصفهُ به من غير العلم، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط. ويقال قياسا عليه: أما سمنا" فسمين، وأما نبلاً فنبيل

وحمل أبو حيان الاسم المنصوب في المثال الاول والثاني على التمييز كما ذهب الكوفيون إلى أن(علما)في المثال مفعول به التقدير مهما تذكر علما فالذي وصف عالم، وعللوا <u>ذلك بأمرين</u>: –

١. أنه لا يخرج شيءٌ منه على اصله، إذ الحكم عليه بالحالية فيه أخراج المصدرعن أصله، ووضعهُ موضع اسم الفاعل.

٢. أنه ورد فيما ليس مصدرا، سمع: أما قريشا فأنا أفضلها وأما العبيد فذو عبيد، وهذا مذهب الكوفيين، واختارهُ السيرافي وابن مالك.

المبحث الثالث

تعريف صاحب الحال وتنكيره

الغالب في صاحب الحال أن يكون معرفة[٥٠]، ويجوز أن يقع نكرة بمسوغ، قال ابن الناظم: (وكما جاز أن يبتدأ بالنكرة بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس كذلك يكون صاحب الحال نكره[٥١] بشروط وضوح المعنى، وأمن اللبس، ولا يكون ذلك إلا بمسوغ)

مسوغات مجيء الحال من النكرة[٥٢].

١. أن تخصص النكرة: ويكون ذلك التخصص بأحد إلامور الآتية: –

أ. الوصف: – قوله تعالى: ((وفيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا)) [٥٣] قال اَبن الشجري في أماليه: (أنما حسن مجيء الحال من النكرة في الآية، لأن قوله: كل أمر معناه كل إلامور، كما تقول: جاءني كل رجل في الدار، فلما تضمن هذا المعنى كان حكمه حكم المعرفة))[٥٤].

ب. الإضافة: – كقوله تعالى[٥٥] ((وقدر فيها أقواتها في أربعة أيام سواء للسائلين))

ج. المعمول: – نحو: عجبت من ضرب أخوك شديدا، ومررت بضارب هندا قائما.

٢– أن تقع النكرة بعد نفي أو شبهه: – وشبه النفي هو الاستفهام والنهي، ومثال ما وقع بعد النفي قوله تعالى ((وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم)) [٥٦].

ومثال ما وقع بعد النهي، كقول قطري بن الفجاءة:

لا يـــركنن أحـــد الـــى الإحجـــام يـــوم الـــوغى متخوفـــا لحمـــام[٥٧]

وقال ماوقع بعد إلاستفهام، كقول رجل من طيىء لايعلم اسمه:

ياصاح هل حمٌُ عيش باقيا فترى لنفسك العذرُ في ابعادها الأملا[٥٨]

٣. أن تتقدم الحال على النكرة: – نحو: فيها قائما رجل، قال سيبويه:

بعد تمثيله بهذا المثال (لما لم يجز أن توصف الصفه بإلاسم، وقبح أن تقول: فيها قائم، فتضع الصفة موضع الاسم، كما قبح مررت بقائم وأتاني قائم جعلت القائم حالاً)[٥٩]

وأنشد لذي الرمة:

تحت العوالي في القنا مستظلة ظباء اعارتها العيون الجآذر

وقال كثير عزة: –

لمية موحشا طلل يلوح كأنه خلل

ثم قال: (وهذا كلام اكثر ما يكون في الشعر وأقل ما يكون في الكلام)[٦٠].

وقد رد اكثر النحويين كلام سيبويه في هذه المسألة، فقال ابن أبي الربيع: (وظاهر كلام سيبويه. . أنه لا يجوز أن يعمل إلابتداء في الحال، وأكثر النحويين على منعه)[٦١].

وقال الصبان في حاشيته: (قوله: لمية موحشا طلل، فيه أن صاحب الحال المبتدأ، وهو مذهب سيبويه دون الجمهور فالأولى أن يجعل صاحب الحال الضمير في الخبر)[٦٢].

وقال بعضهم: أذا كان صاحبها المبتدأ، كان العامل فيه إلابتداء، وإلابتداء عامل ضعيف، والعامل الضعيف لا يقوى على العمل في شيئين. وقال قوم أوعلى القول يجوز الحال في المبتدأ يكون عامل الحال غير عامل صاحبها، وظاهر الكلام أن الصفه أذا تقدمت على الموصوف النكرة أصبحت حالاً"[٦٣].

ولما كثرت الردود على سيبويه، انتفض ابن جني. وقال: (فإذا رأيت العالم قد أفتى في شيء من ذلك بأحد الاجوبة الجائزة فيه، فلأنه وضع يده على أظهرها عنده، فأفتى به وان كان مجيزا للآخر، وقائلا" به، الا ترى إلى قول سيبويه في قولهم: له مائة

بيضاً: إنه حال من النكرة، وإن كان جائزا" أن يكون (بيضا") حالاً" من الضمير المعرفة المرفوع في(له).

وعلى ذلك حمل قوله: لمية موحشا" طلل فقال فيه: انه حال من النكرة ولم يحمله على الضمير في الظرف)[٦٤].

٤. أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو: نحو قوله تعالى[٦٥]((أو كالذي مرعلى قرية وهي خاوية على عروشها)) والسر في ذلك أن وجود الواو في صدر الجملة يرفع توهم أن هذه الجملة نعت لنكرة أذ النعت لا يفصل بينه وبين المنعوت بالواو.

٥. أن تكون الحال جامدة: نحو قولك: هذا خاتم حديداً والسر في ذلك أن الوصف بالجامد على خلاف الاصل، فلا يذهب أليه ذاهب وقد ساغ في مثل هذا أن تكون الحال جامدة. وقال المبرد: (فأما قولهم: هذا خاتم حديداً، على الحال فتأويله: أنك نبهت له في هذه الحال. فان قلت: الحال بابها إلانتقال: نحو: مررت بزيد قائما. قيل الحال على ضربين: أحدهما: التنقل والاخر: الحال اللازمة وأنما هي مفعول، فاللزوم يقع لما في اسمها، لا لما عمل فيها)) [٦٦] والاصل في الحال أن تكون متنقلة أي لاتلازم صاحبتها، وذلك نحو(جاء اخوك غاضباً) فالغضب يتحول، وقد تكون ملازمة لاتنفك عن صاحبها كقوله تعالى((وخلق إلانسان ضعيفاً)).

٦. أن تشترك النكرة مع معرفة في الحال: – نحو: هذان رجلان وعبد الله منطلقين. قال سيبويه (وأنما نصبت المنطلقين لأنه لا سبيل الى أن يكون صفة لعبد الله ولا أن يكون صفةً للأثنين، فلما كان ذلك محالاً، جعلته حالاً)[٦٧]. وقد تشترك النكرة مع نكرة أخرى مخصصة، نحو: هذا رجل صالح وأمراءة مقبلين.

مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ

قد يأتي صاحب الحال نكرة خالية من جميع ما ذكر من المسوغات فقد حكى يونس[٦٨]. أن ناسا من العرب يقولون: مررت بماء قعدة رجل، وروى سيبويه[٦٩]: عن الخليل أجازه: فيها رجل قائما، كما روى[٧٠]عن عيسى أجازة: هذا رجل منطلقا: وقال: مثل

ذلك عليه مائة بيضا"[٧١]. وقال المبرد (ويجوز جاءني رجل ظريفا، على الحال)[٧٢]. فإذا قلت: جاءني ظريفاً رجلاً – بطل الوجه الجيد، لأن رجلاً لا يكون نعتاً.

المبحث الرابع

التقديم والتأخير

أولاً– تقديم الحال على صاحبه: – الاصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها، قال ابن مالك(نسبة الحال من صاحبه نسبة الخبر من المبتدأ، فالاصل تأخيره وتقديم صاحبه، كما أن الاصل تأخير الخبر، وتقدبم المبتدأ. وجواز مخالفة الاصل ثابت في الحال كما كان ثابتا في الخبر مالم يعرض موجب للبقاء على الاصل أو الخروج عنه)[٧٣].

وقد اختلف البصريون والكوفيون في بعض الحالات التي يجوز فيها تقديم الحال على صاحبه على النحو الأتي: –

تقديم الحال على صاحبه المرفوع او المنصوب:

اجاز البصريون تقديم الحال على صاحبه المرفوع والمنصوب إذا كان اسما" ظاهراً. نحو: جاء مسرعاً زيد، ولقيت راكبة هنداً. وأما الكوفيون فأجازوا تقديم حال المرفوع ومنعوا تقديم الحال المنصوب، لئلا يتوهم كون الحال مفعولاً، وكون صاحبه بدلاً، فان كان الحال فعلاً نحو: لقيت تركب هنداً، لم يمنع بعضهم تقديمه لزوال المحذور[٧٤]. والصحيح جواز التقديم مطلقاً كما قال ابن مالك في التسهيل[٧٥].

ثانياً تقديم الحال على صاحبه المجرور: صاحب الحال المجرور يأتي على أحوال مختلفة تبعا" للجار وهي:–

أ. إذا كان صاحب الحال مجروراً بالاضافة لم يجز تقديم الحال عليه بإجماع، لأن نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، وما تعلق بالصلة فهو بعضها، فكذلك ما تعلق بالمضاف اليه هو بمنزلة بعض الصلة، فلذلك لم يختلف النحويون في امتناع تقديم حال المضاف اليه على المضاف، كقولك: أعجبني ذهاب زيد راكباً[٧٦].

ب. إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه أتفاقاً نحو: – ماجاء راكباً من أحد[٧٧].

ج. أذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي فان اكثر النحويين يمنعون تقديم الحال عليه، فلا يجيزون نحو: مررت جالستاً بهند، وعللوا منع ذلك بأن نعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقه أذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا من إلاشتراك في الواسطة التزام التأخير.

٢. تقديم الحال على صاحبه المجرور: – صاحب المجرور يأتي على احوال مختلفة تبعاً للجار وهي: –

أ. اذا كان صاحب الحال مجروراً بإلاضافة لم يجز تقديم الحال عليه باجماع، لان نسْبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول، وما تعلق بالصلة فهو بعضها، فكذلك ما تعلق بالمضاف اليه هو بمنزلة بعض الصلة، فذلك لم يختلف النحوييون في امتناع تقديم حال المضاف اليه على المضاف، كقولك: أعجبني ذهابُ زيدٍ راكباً (٧٨).

ب. اذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر زائد جاز تقديم الحال عليه اتفاقاً نحو: ما جاء راكباً من أحدٍ (٧٩).

ج. اذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر اصلي فإنّ اكثر النحويين يمنعون تقديم الحال عليه، فلا يُجيزون نحو: مررتُ جالسةً بهندٍ، وعللوا منع ذلك بأن تعلق العامل بالحال ثانٍ لتعلقهِ بصاحبه، فحقه اذا تعّدى لصاحبه بواسطة أن يتعّدى اليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعّدى بحرف واحد الى شيئين، فجعلوا عوضاً من إلاشتراك في الواسطة التزام التأخير، وبعضهم يعلل منع التقديم بالحمل على حال المجرور بإلاضافة وعلل اخرون بتعليلات اخرى (٨٠)، مما دعا ابن مالك الى ان يقول وهذه شبه وتخيلات، بل الصحيح جواز التقديم، وإنما حُكمت بالجواز، لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع (٨١).

وقال في الإلالفية [٨٢]

وسبقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ أبوا، ولا أمنعهُ، فقد ورد

٣ . تقديم الحال وتأخيره في حالة الحصر [٨٣]:

أ. يجب تقديم الحال على صاحبه اذا كان محصوراً، نحو: ما فازَ خطيباً إلا البليغ، وأنما قام مسرعاً زيدٌ.

ب. يجب تأخير الحال عن صاحبه اذا كانت محصورةً ، نحو قوله تعالى[٨٤]: ((وما نرسلُ المرسلين إلاّ مبشرين ومنذرين))

تقديم الحال على عاملها العامل في الحال نوعان: –

١. العامل اللفظي: – ويقصد به الفعل، أو ماتضمن معناه واشتمل على حروفه الأصلية وتقسم على قسمين:

أ. الفعل المتصرف أو مايشبهه: – ذهب الكوفيون[٨٥]إلى أنه يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع إلاسم المضمر، نحو: راكبا جئت، ولا يجوز مع إلاسم الظاهر، نحو راكبا جاء زيد، كان في راكبا ضمير زيد، وقد تقدم عليه، وتقديم المظهر لايجوز. ويقول السامرائي[٨٦]يجوز تقديم الحال في (ماشيا قدم محمد)إذا كان السامع يظن أن محمداً حضر راكباً لا ماشياً. وذلك لإزالة الوهم من ذهنه ولإرادة معنى التخصيص أي لم يقدم على غيرها. وذهب البصريون[٨٧]الى أنه يجوز تقديم الحال على العامل فيها مع الاسم الظاهر والمضمر للنقل والقياس، أما النقل في المثل((شتى تؤوب الحلبة)) فشتى: حال مقدمة على الفعل العامل فيها مع إلاسم الظاهر، فدل على جوازه. أما القياس فلأن العامل فيه متصرف وجب أن يكون عمله متصرفا ولذلك وجب تقديم معموله عليه، كقولهم: عمراً ضرب زيد، فالذي يدل عليه أن الحال تشبه بالمفعول، كما يجوز تقديم المفعول على الفعل فكذلك يجوز تقديم الحال عليه. وهناك أمر بوجوب تأخير الحال على عاملها ولو كان فعلاً متصرفاً أو صفة تشبه الفعل المتصرف، وذلك في عدة مواضع[٨٨]. منها:

١. أن يقترن العامل بلام الابتداء، نحو: (إني لأزورك مبتهجاً).
٢. أن يقترن العامل بلام القسم، نحو: لأصبرن محتسباً.
٣. أن يكون العامل صلة لحرف مصدري، نحو: إن عليك أن تنصح مخلصاً.
٤. أن يكون العامل صلة لأل الموصولة، نحو: أنت المصلي فذا".

ب. الفعل الجامد أو مايشبه:

تتأخر الحال عن عاملها وجوباً اذا كان العامل فيها فعلاً جامدا"، نحو: ما أحسن زيدا"ضاحكاً، نعم الرجل صادقاً، فلا يجوز أن تقول ضاحكاً ماأحسن زيداً، لان فعل التعجب غير متصرف في نفسه ولا يتصرف في معموله، وكذلك لايجوز تقديم الحال ان كان الناصب لها صفه تشبه الفعل الجامد، كأسم الفعل نحو: نزال مسرعاً، وأسم التفضيل نحو: هو أفصح الناس خطيباً[٨٩]. وإذا فضّل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإنه يعمل في حالين أحدهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه، وذلك نحو: (زيد قائماً أحسن منه قاعداً)، و(زيد مفرداً أنفع من عمرو معانا)وهذا مذهب الجمهور[٩٠] وزعم السيرافي[٩١]أنهما خبران منصوبان بكان المحذوفة، والتقدير زيد إذا كان قائماً أحسن منه إذا كان قاعدا". وفي هذا تكلف أضمار.

٢. العامل المعنوي:. هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه ويشمل:

أ. العامل الظرفي:

وفي جواز تقديم الحال عليه خلاف ؛ فسيبويه لايجيزه اصلاً، نظراً الى ضعف الظرف، حيث يقول(: واعلم أنه لايقال: قائما" فيها رجل. فإن قال قائل: اجعله بمنزلة راكباً مرّ زيد، وراكباً مرّ الرجال، قيل له: فإنه مثله في القياس ؛ لأن فيها بمنزلة مرّ، ولكنهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل، لأن فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرفَ الفعل، وليس بفعل، ولكنهن أنزلن منزلة ما يستغنى به الاسم من الفعل، فاجره كما أجرته العرب واستحسنت)[٩٢] وأجازه إلاخفش[٩٣] بشرط تقديم المبتدأ على الحال نحو: زيد قائماً في الدار، وذلك بناءً على مذهبه من قوة الظرف، وأما مع تأخير المبتدأ فأنه وافق سيبويه في المنع.

فلا يجوز قائماً زيد في الدار، ولا: قائماً في الدار زيد، اتفاقاً. وأجازه الكوفيون[٩٤]. فيما كانت الحال فيه من مضمر، نحو: أنت قائما في الدار. واختار ابن مالك جواز تقديم الحال على العامل الظرفي قائلا: (ولا يجرى مجرى العامل الظرفي غيره من العوامل المعنويه باتفاق ؛ لأن في العامل الظرفي ماليس في غيره من كون الفعل الذي ضمن معناه في حكم المنطوق به لصلاحية ان يجمع بينه وبين الظرف دون استقباح بخلاف غيره فإنه لازم التضمن غير صالح للجمع بينه وبين لفظ ما تضمن معناه، فكان العامل الظرفي بهذا، وماله من مزية على غيره من العوامل المعنوية أوجبت له إلاختصاص بجواز تقديم الحال عليه)[٩٥]واستدل المجيزون[٩٦]بقراءة من قرأ: ((والسموات مطويات بيمينه))[٩٧] ومحل الخلاف في جواز تقديم الحال على عاملها الظرف أذا توسط فان تقدم على الجملة، نحو: (قائماً زيد في الدار) امتنعت([٩٨]) المسألة اجماعا"[٩٩].

ب. العامل غير الظرفي: لا خلاف في أنه لا يتقدم الحال عليه ويشمل[١٠٠]:

١. اسم الإشارة: نحو: هذا خالد مقبلاً. قال ابن جني: (هذا زيد قائماً فنصب قائما" على الحال بما في هذا من معنى الفعل لأن (ها) للبينه، (ذا) للإشارة، فكأنك قلت: أنبه عليه قائماً، ولو قلت قائماً هذا زيد لم يجز لأن هذا لا ينصرف وتقول زيد في الدار قائماً فتنصب (قائماً) على الحال، بالظرف ولو قلت: زيد– قائماً– في الدار. لم يجز لان الظرف لا يتصرف ولا يجوز مررت– جالسةً– بهند لأن حال المجرور لا يتقدم عليه[١٠١]
٢. أدوات التمني والترجي: نحو (ليت السرور دائماً عندنا) و(لعلك مدعياً على الحق).
٣. أدوات التشبيه نحو: كأنَّ خالداً مقبلاً أسد
٤. أدوات إلاستفهام نحو: ما شأنك واقفاً؟ وكيف انت قائاً؟
٥. حرف التنبيه: هاهو ذا البدر طالعاً.
٦. حرف النداء: ياأيها الربع مبكياً بساحته. (١٠٢).

الخاتمة

أهم النقاط الرئيسة التي وردت في هذا البحث:

١. إن الحال لا تكون إلا نكرة، وماورد منها معرفاً لفظاً فهو منكر معنى، والذي ورد منها بلفظ المعرفة هو الاسم الجامد المصدر وغير المصدر، وعلم الجنس، وأما الضمير فلا يقع حالاً" خلافا" لما ذهب أليه بعض العلماء.

٢. لايقع المصدر المؤول حالاً خلافاً لما ذهب إليه ابن جنيّ، وانما الذي يقع حالاً" هو المصدر المنكر يقع حالاً بكثرة هو المصدر الصريح بنوعيه المعرفة والنكرة وعلى الرغم من ان المصدر المنكر يقع حالا بكثرة، اجمع البصريون والكوفيون على أنه لا يقاس عليه إلا في نحو: انت الرجل علماً وأنت زهير شعراً، وأما علماً فعالم.

٣. الاصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة بشرط وضوح المعنى، وأمن اللبس، ولا يكون ذلك إلا بمسوغ.

٤. الاصل تأخير الحال وتقديم عامله وصاحبه عليه، وقد تخرج بعض التراكيب عن هذا الاصل في مواضع إما وجوباً أو جوازاً.

المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الإندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق : د/مصطفى أحمد النحاس، القاهرة، مطبعة المدني، ط١، ١٩٨٧م.

٣. الإشباه والنظائر في النحو: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ)، بيروت، دار الكتاب العربي، ط١، ١٩٨٤م.

٤. ألفية ابن مالك: محمد بن عبدالله بن مالك (ت٦٧٢هـ)، صنعاء، مكتبة الإرشاد، ١٩٩٦م.

٥. الامالي الشجرية: ابن الشجري، أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (ت ٥٤٢هـ).

٦. الامالي النحوية: ابن الحاجب، أبو عمرو بن عمر(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: د/عدنان صالح مصطفى، الدوحة، دار الثقافة، ط١، ١٩٨٦م.

٧. الانصاف في مسائل الخلاف: الانباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد (٥٧٧هـ). تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر.

٨. أوضح المسالك على ألفية ابن مالك: ابن هشام، أبو محمد عبدالله بن يوسف (ت٧٦١هـ). تحقيق: محمد محيي الدين، بيروت، دار أحياء التراث العربي، ط٨، ١٩٨٦م.

٩. البسيط في الشرح جمل الزجاجي: لابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (ت٦٨٨هـ). تحقيق: د/عيادن عيد الثبيتي، بيروت، دار الغرب إلاسلامي، ط١، ١٩٨٦م

١٠. تجديد النحو– دكتور شوقي ضيف– دار المعارف–كورنيش النيل– القاهرة – ط٥.

١١. جامع الدروس العربية – موسوعة في ثلاثة أجزاء – تأليف الشيخ مصطفى الغلاييني – ١٣٠٣ – ١٣٦٤هـ/١٨٨٦– ١٩٤٤م – ضبطه وخّرج آياته وشواهده الشعرية – الإستاذ محمد فريد – المكتبة التوفيقية – إمام الباب الإخضر – سيدنا الحسين

١٢. حاشية الصبان على شرح إلاشموني: الصبان، محمد بن علي(ت١٢٠٦هـ)، بيروت، دار الفكر، ط١, ١٩٩٩م.

١٣. الخصائص: أبو الفتح، عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، بيروت، دار الهدى، ط٢.

١٤. شرح ابن عقيل: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩هـ) – على ألفية أبي عبد الله محمد جمال الدين بن مالك (٦٧٢هـ) – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة – شارع الجداوي – ط٢, ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

١٥. شرح قطرى الندى وبل الصدى – تصنيف أبي محمد عبد الله بن جمال الدين بن هشام الإنصاري (ت٧٦١هـ) – تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد – مطبعة السعادة – مصر – ط١١ – ١٩٦٣م

١٦. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله محمد بن محمد بن مالك (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد باسل، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

١٧. شرح ألاشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن علي بن محمد عيسى (ت٩٢٩هـ)، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م.

١٨. شرح التسهيل: ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله بن، عبد الله الطائي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: د/عبد الرحمن السيد، ود/هجر، ط١، ١٩٩٠م.

١٩. شرح التصريح على التوضيح: الازهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، بيروت، دار الفكر.

٢٠. شرح شذور الذهب: ابن هاشم، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن احمد (ت٧٦١هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت، المكتبة العصرية، ١٩٩٢م.

٢١. شرح كافية ابن الحاجب: الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: أحمد السيد أحمد، مصر، المكتبة التوقيفية.

٢٢. شرح الكافية الشافية: ابن مالك أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: علي محمد معوض، عادل أحمد عبد الموجود، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ٢٠٠٠م.

٢٣. شرح المفصل: ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، بيروت، عالم الكتب.

٢٤. شرح عيون إلاعراب: إلامام ابن الحسن على بن فضّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ) – حققه الدكتور حنا جميل حداد – دائرة اللغة العربية وآدابها – جامعة اليرموك – اربد– ١٩٨٥م – مكتبة المنار – إلاردن – الزرقاء – ط١ – ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م.

٢٥. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح – تأليف جمال الدين بن مالك الإندلسي (ت ٦٧٢هـ) – تحقيق الدكتور طه محسن الجمهورية العراقية وزارة الإوقاف والشؤون الدينية. أحياء التراث الإسلامي – ٦٦ – ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٢٦. القاموس المحيط: الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٧١٨هـ)، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، بيروت، مؤسسة الرسالة، ط٦، ١٩٩٨م.

٢٧. كتاب سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، ط١.

٢٨. كشف المشكل في النحو: تأليف أبي الحسن علي بن سليمان بن اسعد التميمي البكيلي الملقب بحيدرة اليمني (ت ٥٩٩هـ) قرأه وعلق عليه الدكتور يحيى مراد – منشورات محمد علي بيضون لنشر كتب السّنة والجماعة – دار الكتاب العلميه – بيروت – لبنان – ط١ – ١٤٢٤م – ٢٠٠٤ م.

٢٩. لسان العرب: أبن منظور(ت ٧١١هـ)، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم، بيروت، ط١، ١٩٥٥م.

٣٠. اللمع في العربية: أبو الفتح، عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق: حامد المؤمن، منشورات جمعية منتدى النجف الاشرف– مطبعة العاني – بغداد– ط١– ١٩٨٢م.

٣١. معجم القراءات القرءانية: عمر، د/أحمد مختار، مكرم، د/عبد العال سالم، عالم الكتب، ط٣، ١٩٩٧م.

٣٢. مغني اللبيب: أبن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد (٧٦١هـ)، بيروت، دار الفكر، ط٦، ١٩٨٥م.

٣٣. المفصّل في صنعة الإعراب: لابي القاسم الزمحشري محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي (ت ٥٣٨هـ) تحقيق ودراسة الدكتور خالد إسماعيل حسّان – راجعة الإستاذ رمضان عبد التواب – مكتبة الإداب – ٤٢ ميدان الإوبرا – القاهرة – ط١ – ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م.

٣٤. المقتصد في شرح الإيضاح: الجرجاني، عبد القاهر(ت٤٧١هـ)، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية، ١٩٨٢م.

٣٥. المقرّب: تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ) تحقيق أحمد عبد الستار الجواري – عبد الله الجبوري الجمهورية العراقية – رئاسة ديوان الإوقاف إحياء التراث الإسلامي – مطبعة العاني – بغداد – الكتاب الثالث.

٣٦. المقتضب المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، بيروت، عالم الكتب.

٣٧. معاني النحو: تأليف د/فاضل صالح السامرائي – أستاذ النحو بكلية ألاداب – دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – سوق البتراء – عثمان – إلاردن – ط٢ –٢٠٠٣م – ١٤٢٣هـ.

٣٨. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: إلامام جلال الدين السيوطي – تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرّم أستاذ النحو العربي بجامعة الكويت – دار البحوث العلمية للنشر والتوزيع – شارع فهد السالم – عمارة الشرق إلاوسط – الكويت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

هوامش البحث

١ – ينظر القاموس المحيط (حال)، و شرح ابن عقيل ٥٢٨/١.

٢ – شرح المفصل ٥٥/٢، المفصل، ١١٠ و الكافية في النحو ١٩٨/١ و شرح عيون إلاعراب ص ١٥٣.

٣ – ينظر شرح عيون الاعراب ص ١٥٣

٤ – شرح التصريح على التوضح ٥٨٨/٢.

٥ – ينظر لسان العرب (حال).

٦ – شرح شذور الذهب ٢٣٢ رقم الشاهد ١١٧، ينظر شرح ابن عقيل ٦٢٥/١.

٧ – شرح ابن عقيل ٦٢٥/١.

٨ – شرح قطر الندى وبل الصدى ص ٢٣٤

٩ – ينظر شرح التصريح ٥٩٢/٢، اوضح المسالك ٧٩/٢.

١٠ – شرح إلاشموني ٥/٢.

١١ – المقرب ١٤٥.

١٢ – شرح ابن عقيل ٥٣٢/٢.

١٣ – الكتاب ١١٤/٢.

١٤ – المقتضب ٢٦٨/٣.

١٥ – ينظر الكتاب ٧٦/٢.

١٦ – ينظر الأشموني ٨/٢.

١٧ – م _ ن، ينظر شرح ابن عقيل ٦٣١/١.

١٨ – الكتاب ٣٧٢/١، وينظر المقتصب ٢٣٧/١.

١٩ – م – ن.

٢٠ – شرح المفصل ٦٢/٢.

٢١ – الكتاب ٣٧٤/١

٢٢ – م، ن ٣٧٥/١، ينظر همع الهوامع ٢٠/٤.

٢٣ – ينظر: الكتاب ٣٧٨/١.

٢٤ – ينظر: المقتضب ٢٣٩/٣.

٢٥ – ينظر: الأشباه والنظائر ١٣٨/٤.

٢٦ – ينظر: شرح الأشموني ٨/٢.

٢٧ – حاشية الصبان ٢/٧٢٠.

٢٨ – ينظر: الكتاب ١/٣٧٧

٢٩ – ينظر الكتاب ١/٣٧٥ – ٣٧٦، ينظر شرح ابن عقيل ١/٥٣٢.

٣٠ – شرح كافية ابن الحاجب ٢/٦٠.

٣١ – ينظر الكتاب ١/٣٩١، ينظر معاني النحو ٢/٢٤٨.

٣٢ – البقرة ٢٣٥.

٣٣ – همع الهوامع ٤/١٠.

٣٤ – شرح التسهيل ٢/٣٢٧.

٣٥ – ينظر: الامالي النحوية ٣٠٧–٣٠٨.

٣٦ – معنى اللبيب ١٢٦.

٣٧ – الكتاب ١/٣٦١.

٣٨ – المقتصد في شرح إلايضاح ١/٦٧٩.

٣٩ – همع الهوامع ٤/١٧.

٤٠ – انظر الكافية في النحو ١/٢٠٠٢

٤١ – شرح ابن عقيل ١/٥٣٣، ينظر تجديد النحو ١٨٤، ينظر: كشف المشكل ١٢٧

٤٢ – البقره ٢٦٠.

٤٣ – ينظر الكتاب ١/٣٧٠، ينظر معاني النحو ٢/٢٤٩

٤٤ – معنى اللبيب ٧٣٠

٤٥ – ينظر المقتضب ٣/٢٣٤.

٤٦ – ينظر: شرح إلاشموني ٢/٩.

٤٧ – الكتاب ١/٣٧٠–٣٧.

٤٨ – شرح المفصل ٥٩/٢ وينظر المقتضب ٢٣٤/٣، ٣١٢/٤.

٤٩ – ينظر ارتشاف الضرب ٤٣/٢–٤٦، همع الهوامع ١٥/٤–١٦.

٥٠ – ينظر: معاني النحو٢٥١/٢.

٥١ – شرح ابن الناظم ٢٣٣.

٥٢ – ينظر: شرح التسهيل٣٣١/٢–٣٣٤.

٥٣ – الدخان ٤–٥.

٥٤ – إلامالي الشجرية ١٧٦/٢.

٥٥ – إلانعام ١١١.

٥٦ – الحجر ٤.

٥٧ – من شواهد إلاشموني ١٧٥/٢، وابن عقيل٢١٦/١، همع الهوامع ٢١/٤.

٥٨ – من شواهد إلاشموني ١٧٦/٢، ابن عقيل ٦٣٨/١، ينطر همع الهوامع٢٢/٤.

٥٩ – الكتاب ١٢٢/٢.

٦٠ – الكتاب١٢٣/٢– ١٢٤.

٦١ – البسيط٣١٥/١.

٦٢ – حاشية الصبان٧٢٣/٢.

٦٣ – بنظر: معاني النحو٢٥١، ينظر: شواهد التوضيح والتصحيح٢١١.

٦٤ – الخصائص٤٩٢/٢.

٦٥ – البقرة٢٥٩.

٦٦ – المقتضب٢٦٠/١، معاني النحو٢٤٢/٢.

٦٧ – الكتاب٨١/٢.

٦٨ – ينظر: الكتاب١١٢/٢.

٦٩ – ينظر: م. ن.

٧٠ – ينظر: م. ن.

٧١ – م. ن.

٧٢ – المقتضب٤/٣٩٧.

٧٣– شرح التسهيل٢/٣٣٥– ١/ ٢٥١.

٧٤ – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب٢/٦٦.

٧٥ – ينظر: شرح التسهيل٢/٣٤٠.

٧٦– ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٤٠.

٧٧ – ينظر: شرح إلاشموني٢/١٩.

٧٨ – ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٤٠.

٧٩ – ينظر: شرح إلاشمولي ٢/١٩.

٨٠ – ينظر: شرح إلاشموني٢/١٩.

٨١ – ينظر: شرح ابن الناظم ٢٣٥، ينظر: شرح التسهيل٢/٣٣٦–٣٣٧.

٨٢ – شرح ابن عقيل١/٥٤١.

٨٣ – ينظر: شرح إلاشموني٢/١٩.

٨٤ – إلانعام٤٨.

٨٥ – ينظر: إلانصاف في مسائل الخلاف١/٢٥٠–٢٥١.

٨٦ – ينظر: معاني النحو٢/٢٥٤.

٨٧ – ينظر: إلانصاف في مسائل الخلاف١/٢٥١.

٨٨ – ينظر: شرح ابن الناظم٢٣٩، ارتشاف الضرب٢/٣٥٠.

٨٩ – ينظر: شرح ابن عقيل١/٥٤٧.

٩٠ – ينظر: م–ن١/٦٥٠.

٩١ – ينظر: شرح ابن الناظم٢٤١.

٩٢ – الكاتب٢/١٢٤.

٩٣ – ينظر: شرح كافية ابن الحاجب١/٢٠٦.

٩٤ – ينظر: شرح إلاشموني٢/٢٣.

٩٥ – ينظر: التسهيل ٢/٣٤٧.

٩٦ – ينظر: شرح إلاشموني ٢/٢٣–٢٤.

٩٧ – الزمر٦٧.

٩٨ – ينظر شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٠٥

٩٩ – ينظر: م. ن٢/٢٤.

١٠٠ – اللمع في العربية ١٣٦.

١٠١ – ينظر: جامع الدروس العربية٢/٦١/٦٤

١٠٢ – جامع الدروس العربية ٢/٦١/٦٤.